لم يتغير علمه لزم الجهل لان مطابق الشيء لا يمكن ان يطابق ما يخالفه بوجه وان تغير لزم ان يكون متغير الذات سبحانه وتعالى الله عن
اورده المص ره فظاهر فانه وجب ان يكون علمه بالجزئيات على نحو كلي مثلا ان يعقل ان للشمس يعرض كسوف بعد
حركة كذا في كذا شماليا في عقدة الراس فان ما يتعقله لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا غير كاف في العلم بوجود ذلك
الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة فان هذا التعقل ثابت قبله ومعه وبعده ولما لم يكن الحاصل في حق
الله تعالى سوى ما ذكرنا ما عرفت لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي **قال** فصل في ان واجب الوجود آه **اقول**
واجب الوجود مريد الاشياء وجواد والارادة هي كون الفاعل عالما بفعله اذا كان ذلك العلم سببا لصدوره عنه
مع كونه غير مغلوب ولا مستكره والجواد افادة الخير والانعام من غير عوض وفائدة يرجع اليه فمن يهب ليستعيض معامل
وليس العوض كله عينا بل وعين حسن الثناء والمدح والتخلص من المذمة والتوصل الى ان يكون على الاحسن او على
ما ينبغي لمن جاد ليشرف او ليحمد او ليحمد ما يفعل فهو مستعيض غير جواد فالجواد هو الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق
منه وطلب قصدي لشيء يعود اليه اما انه تعالى مريد فدل عليه كونه عالما بفعله مع انه لا يكره على الفعل فان الكل فائض
منه وفيضانه من غير مناف لذاته حتى يكون كارها له فهو اذن راض بفيضانه وهذا هو الارادة وليس من شرط المريد
كونه بحيث يصح ان لا يريد واما انه تعالى جواد فلانه اما ان يفعل لغرض وشوق الى الكمال او يفعل لانه نظام الخير
في الجود فيفيض منه على الخلق كلهم كل ما هو لائق بهم لا لغرض ولا لشوق والاول حق لما ثبت ان واجب الوجود ليس
له كمال منتظر فتعين انه افاض الجود على الممكنات كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي بلا عوض ولا منفعة تعود اليه فهو اذن
جواد واطلاق اسم الجواد على غيره مجاز **قال الفن الثالث في الملائكة اقول** مر ان يثبت العقل
وهو الجوهر المفارق الذي لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والاستكمال فنقول انتهاء الممكنات الى موجود واجب
لذاته فيصدر منه واحد منها لا غير فانه بسيط والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد فذلك الواحد اما ان يكون جوهرا او
عرضا لا جائز ان يكون عرضا والا لكان متقدما على الجوهر لكونه علة له لامتناع وجود العرض قبل وجود الجوهر
واللازم قيامه بنفسه ولانه محتاج في وجوده الى الجوهر فيتأخر عنه فيتعين ان يكون جوهرا وهو اما ان يكون
هيولى او صورة او نفسا او عقلا لما مر ان الجوهر منحصر في هذه الاقسام ولا جائز ان يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل

بدون الصورة فلم يكن صدورها عنه متقدما على صدور الصورة ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تستقل بالعلية على
الهيولى والا لوجدت متشخصة قبل الهيولى ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر في وجود
الشيء اللازم باطل لما مر ان الصورة المتشخصة محتاجة في تشخصها الى التناهي والتشكل المحتاجين الى الهيولى ولا جائز ان
يكون جسما لانا نعلم بالضرورة ان صدور الجسم من شيء بدون صدور كل واحد من جزئيه منه محال لان صدوره منه انما يكون
بعد صدور جزئيه منه البتة واذا كان كذلك فاما ان يكون صدور كل واحد من جزئيه منه تعالى بلا واسطة وح كان البسيط
مصدرا لاثنين وهو محال واما ان يكون صدور احدهما بتوسط الآخر وح يلزم ما مر آنفا ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان
ما علا فاعلا في وجود الجسم وهو محال لان النفس هي التي بواسطة الاجسام والآلات فوق سر النفس والعقل فتعين ان يكون
عقلا وهو المط **فان قلت** لم لا يجوز انه لو كان جسما لكان صدور كل واحد من جزئيه بلا واسطة او احدهما بواسطة الآخر لم
لا يجوز ان يصدر عنه احدهما كالصورة مثلا بلا واسطة والآخر كالهيولى بواسطة شيء غير الصورة **قلت** تلك الواسطة لا يجوز
ان يصدر عنه بلا واسطة لامتناع صدور معلولين عنه في مرتبة واحدة فتعين ان يكون صدورها عنه بواسطة الصورة
ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة فيرجع حاصل الامر الى صدور احدهما بتوسط الآخر **قال** في اثبات كثرة
العقول آه **اقول** العقول كثيرة لان المؤثر في الافلاك اما ان يكون واجبا لذاته او عقلا او نفسا او
يكون بعضها مؤثرا في بعض لا جائز ان يكون واجبا والا لكان مصدرا للامور متكثرة سواء كان مصدرا للواحد
منها او للاكثر اما على الثاني فظ واما على الاول فلتركيبه من الهيولى والصورة ولا نفسا لما مر ان فعل النفس موقوف
على الجسم ولا ان يكون بعضها مؤثرا في بعض والا فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي واما ان يكون المحوي علة
للحاوي ولا سبيل الى الثاني لان المحوي اخس واصغر من الحاوي اما انه اصغر فظ واما انه اخس فلكونه
يتسلسل الممكنات المترتبة ابعد من المبدأ الاول والاخس والاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم على
ما يشهد له الطبع السليم والذهن المستقيم ولا سبيل الى الاول فانه لو كان الحاوي علة للمحوي لكان وجوب
وجود المحوي متأخرا عن وجوب الحاوي لان وجوب المعلول ووجوده متأخر عن وجود العلة ولو كان كذلك
فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته والا لكان وجوده متأخرا عنه وقد فرضناه متأخرا عنه هف

Copyright © King Saud University